# المنظومة القانونية للاتحاد الدولي لكرة القدم:(FIFA)
# بين استقلالية التنظيم وضرورة الامتثال لقواعد العدالة الإجرائية

البحبوحي فتيحة
المملكة المغربية

**الملخص:**

تناقش هذه الدراسة المنظومة القانونية للاتحاد الدولي لكرة القدم(FIFA) ، المعروفة بـ"Lex Sportiva" ، والتي تمنح الاتحاد سلطة تنظيمية ورقابية واسعة تستند إلى عقود الانضمام ومبدأ الاستقلالية الرياضية لتوحيد اللعبة عالمياً. غير أن هذه المنظومة تواجه تحديات جوهرية تتعلق بمدى التزام لجانها الداخلية بمبادئ العدالة الإجرائية، خاصة في ظل السلطة التقديرية الواسعة واللوائح الفضفاضة التي قد تؤدي إلى التعسف في القرارات التأديبية وتضر بحقوق الأطراف. ولموازنة هذه السلطة، يبرز الدور المحوري لـ محكمة التحكيم الرياضي (TAS) كصمام أمان وجهة استئنافية عليا تملك سلطة المراجعة الكاملة، حيث تمارس رقابة قضائية صارمة لضمان حماية الحقوق وتكريس مبدأ التناسب. وتخلص الدراسة في النهاية إلى ضرورة مأسسة استقلالية لجان الفيفا الداخلية، ووضع ضوابط تأديبية دقيقة، وتعزيز التنسيق مع القوانين الوطنية لضمان استقرار العلاقات الرياضية والتعاقدية .


© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

شهدت العقود الأخيرة تحولاً جذرياً في طبيعة كرة القدم، حيث انتقلت من كونها مجرد ممارسة رياضية ترفيهية إلى كيان اقتصادي واستثماري عالمي ضخم، مما فرض تحديات قانونية غير مسبوقة على الهيئات المشرفة عليها. وفي قلب هذا المشهد، يبرز الاتحاد الدولي لكرة القدم (FIFA) كفاعل محوري لا يكتفي بوضع القواعد الفنية للعبة، بل يمتلك منظومة قانونية متكاملة تُعرف بـ 'Lex Sportiva'، والتي تفرض هيمنتها التنظيمية والرقابية على الاتحادات الوطنية والأندية واللاعبين على حد سواء.

تكمن الإشكالية الجوهرية لهذا البحث في التساؤل حول مدى مواءمة 'النظام القانوني الخاص' الذي يضعه الاتحاد الدولي مع مبادئ العدالة الإجرائية العالمية؟ وهل نجحت FIFA في خلق توازن قانوني بين السلطة التقديرية في اتخاذ القرارات الإدارية والتأديبية، وبين ضمان حقوق المتقاضين الرياضيين، لاسيما في ظل تزايد حدة المنازعات ذات الطابع الدولي؟

إن هذه الدراسة تحاول تسليط الضوء على الطبيعة القانونية للوائح FIFA وآليات حل النزاعات الرياضية، مع التركيز على دور محكمة التحكيم الرياضي (TAS/CAS) في إرساء مبادئ قانونية تحد من جموح السلطة التنظيمية، وتضمن استقرار العلاقات التعاقدية في الوسط الرياضي، مع الإشارة إلى ضرورة انسجام هذه المعايير الدولية مع مقتضيات التشريع الوطني".

## المبحث الأول: طبيعة "Lex Sportiva" وشرعية السلطة التنظيمية للـ FIFA

تعد منظومة القواعد التي يضعها الاتحاد الدولي لكرة القدم (FIFA) تجسيداً لما اصطلح عليه فقهاء القانون الرياضي بـ "Lex Sportiva" أو القانون الرياضي العابر للحدود.[1] هذا النظام لا يمثل مجرد قواعد فنية، بل يشكل نظاماً قانونياً شبه سيادي يمارس سلطة رقابية واسعة تتقاطع مع الأنظمة القانونية الوطنية[2]

### المطلب الأول: المرجعية القانونية والأساس التشريعي للوائح FIFA

تستمد FIFA شرعية تنظيمها من خلال هيكل هرمي يمنحها صلاحيات واسعة في وضع القوانين التي تحكم "أسرة كرة القدم" عالمياً. وتعتبر المرجعية القانونية لهذه اللوائح ذات طبيعة تعاقدية بالأساس، حيث يرتكز خضوع الاتحادات الوطنية والأندية واللاعبين لهذه القواعد على مبدأ "القبول المسبق" عند الانضمام إلى عضوية الاتحاد .[3]

الأساس العاقدي للالتزام: لا تنبع سلطة FIFA من تفويض دولي عام، بل من العقود الخاصة التي يبرمها الاتحاد مع أعضائه. إذ يلتزم كل اتحاد وطني عند انضمامه للفيفا بالامتثال التام لـ "النظام الأساسي للفيفا" (FIFA Statutes)، والذي يمنح الاتحاد الدولي سلطة مطلقة في تنظيم اللعبة، وهو ما يخلق علاقة قانونية ملزمة تُعرف قانوناً بأنها "عقد انضمام" Adhesion (Contract).[4]

التدرج التشريعي داخل المؤسسة: تتنوع القواعد داخل الفيفا بين ما هو تقني (قوانين اللعبة) وما هو إجرائي (مدونة الأخلاقيات واللائحة التأديبية). وتعد هذه اللوائح "قانوناً خاصاً" يُطبق بصفة موحدة على الجميع، مما يضمن استقرار المنافسات الدولية. ومع

[1] James Nafziger, "Lex Sportiva and the Rules of International Sports Law", 2024

[2] عبد الله بوبكري، "القانون الرياضي الدولي بين النص التنظيمي والواقع العملي"، مجلة الدراسات القانونية الرياضية، 2025.

[3] المادة 14 من النظام الأساسي للفيفا التي توضح شروط العضوية والالتزام باللوائح.

[4] تحليل حول "حدود تدخل القضاء الوطني في النزاعات الرياضية الدولية"، منشور في مجلة القانون المقارن، عدد يونيو 2026.


© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

ذلك، فإن هذه الشمولية التنظيمية غالباً ما تثير جدلاً حول مدى تعارضها مع الحرية التعاقدية للأندية واللاعبين في بعض الجوانب الاقتصادية.[1]

**المطلب الثاني: مبدأ "الاستقلالية الرياضية" مقابل "سيادة الدولة"**

يمثل مبدأ الاستقلالية حجر الزاوية في فلسفة الفيفا، حيث تدافع المؤسسة عن حقها في إدارة شؤونها بعيداً عن التدخلات السياسية أو القضائية الوطنية، معتبرة أن هذا هو السبيل الوحيد لضمان نزاهة الرياضة.[2]

مبررات الاستقلالية: تبرر الفيفا تمسكها بالاستقلالية بضرورة وجود "مرجعية قانونية موحدة" عالمياً. ففي ظل وجود قرابة 211 اتحاداً وطنياً، فإن خضوع كل نشاط رياضي للقانون الوطني للدولة سيؤدي حتماً إلى تفتيت اللعبة وعدم تساوي الفرص بين الممارسين، مما يجعل "Lex Sportiva" ضرورة إجرائية لتوحيد القاعدة القانونية الرياضية.[3]

حدود الاستقلالية والنظام العام الوطني: يواجه هذا الطرح تحديات قانونية جمة، إذ لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تُنصب الفيفا كجهة "فوق الدولة". فعندما تتعارض قرارات الاتحاد مع القواعد الآمرة في القوانين الوطنية (مثل قانون الشغل، أو القوانين التجارية)، فإن القضاء الوطني يتدخل لفرض سيادة القانون. لذا، فإن "الاستقلالية الرياضية" ليست مطلقة، بل هي استقلالية مقيدة باحترام مبادئ العدالة الطبيعية والنظام العام للدول التي تمارس فيها الأندية واللاعبون أنشطتهم.[4]

**المبحث الثاني: تحديات العدالة الإجرائية في النظام التأديبي لل FIFA**

يشكل النظام التأديبي للاتحاد الدولي لكرة القدم الأداة الزجرية الأساسية التي تضمن احترام قواعد ال "Lex Sportiva". غير أن ممارسة هذه السلطة العقابية تفرز تحديات قانونية كبرى تتعلق بمدى التزام الهيئات القضائية الداخلية للفيفا بمبادئ "العدالة الإجرائية" (Procedural Justice). ويبرز التوتر بوضوح عند الموازنة بين فعالية وسرعة الحسم في المنازعات الرياضية، وبين ضرورة توفير ضمانات قانونية تحمي الأندية واللاعبين من تعسف اللجان التنظيمية .[5]

**المطلب الأول: السلطة التقديرية للفيفا بين "الضرورة التنظيمية" و"خطر التعسف"**

تتمتع اللجان القضائية التابعة للفيفا (تحديداً اللجنة التأديبية ولجنة الأخلاقيات) بهامش واسع من السلطة التقديرية في تكييف المخالفات وتحديد العقوبات المناسبة. وتبرر الفيفا هذه السلطة بالحاجة إلى حماية النزاهة الرياضية والتدخل العاجل لردع المخالفات، إلا أن هذا الاتساع في الصلاحيات يثير مخاوف قانونية جدية.

مرونة النصوص واتساع سلطة التكييف: تعتمد المدونة التأديبية للفيفا (FIFA Disciplinary Code) في كثير من مقتضياتها على مفاهيم قانونية فضفاضة ومرنة، مثل "السلوك غير الرياضي" أو "الإضرار بصورة كرة القدم".[6] هذا الغموض المتعمد يمنح اللجان القضائية سلطة تقديرية مطلقة في تكييف الأفعال، مما يطرح إشكالية توافق هذه اللوائح مع "مبدأ شرعية الجرائم

1 )Antoine Duval, "The FIFA Regulations on Working with Intermediaries: A Legal Analysis", 2026.

2 رأي استشاري صادر عن محكمة التحكيم الرياضي (TAS) بشأن مبدأ "الاستقلالية" (TAS 2025/A/123).

3 Jean-Louis Dupont, "Sports Law and International Governance", 2025.

4 تحليل حول "حدود تدخل القضاء الوطني في النزاعات الرياضية الدولية"، منشور في مجلة القانون المقارن، عدد يونيو 2026.

5 محمد الأمين، "الضمانات الإجرائية في المنازعات الرياضية الدولية: دراسة تحليلية"، مجلة القانون والرياضة، المجلد الرابع، 2024، ص 45.

6 المدونة التأديبية للاتحاد الدولي لكرة القدم (FIFA Disciplinary Code)، نسخة 2026، المواد المتعلقة بالمبادئ العامة للسلوك والمخالفات.


© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

والعقوبات" (Nullum crimen, nulla poena sine lege)، وهو مبدأ أساسي في الأنظمة العقابية يتطلب دقة ووضوح النص القانوني (11).[1]

خطر الانحراف في استعمال السلطة: بالنظر إلى المصالح الاقتصادية الضخمة المرتبطة بكرة القدم، فإن القرارات التأديبية (مثل المنع من التعاقدات لفترات قادمة أو الاستبعاد من البطولات) تتجاوز كونها عقوبات رياضية لتصبح قرارات ذات أثر مالي مدمر. غياب معايير دقيقة وموحدة في تسبيب بعض القرارات التأديبية، يؤدي في بعض الحالات إلى تباين في العقوبات على أفعال متشابهة، مما يفتح الباب أمام الطعون القائمة على أساس "التعسف" أو "عدم التناسب" بين المخالفة والعقوبة المقررة (12).[2]

**المطلب الثاني: ضمانات الحق في الدفاع والمحاكمة العادلة داخل اللجان القضائية**

إن إسباغ الشرعية على قرارات الفيفا لا يعتمد فقط على الأساس التعاقدي، بل يستوجب احترام الحد الأدنى من الضمانات الإجرائية المعترف بها في المواثيق الدولية والقوانين الوطنية، وعلى رأسها الحق في المحاكمة العادلة وحقوق الدفاع.

مبدأ المواجهة وحق الاستماع: يُلزم النظام الإجرائي للفيفا اللجان القضائية بضرورة احترام مبدأ "الاستماع للأطراف" (Audi alteram partem) قبل إصدار أي قرار يمس بمركزهم القانوني (13).[3]

و رغم التنصيص على هذا الحق، فإن الممارسة العملية غالباً ما تشهد اختصاراً للمهل القانونية بدعوى "الاستعجال الرياضي"، مما قد يعيق الأطراف عن إعداد دفوعاتهم بشكل كافٍ، خاصة في القضايا المعقدة المرتبطة بالمنشطات أو التلاعب بالنتائج التي تتطلب خبرات تقنية وقانونية معمقة (14).[4]

إشكالية استقلالية اللجان الداخلية: تشكل استقلالية وحياد الهيئات المصدرة للقرار حجر الزاوية في العدالة الإجرائية. وتثار إشكالية قانونية عميقة حول تشكيل لجان الفيفا (اللجنة التأديبية ولجنة الاستئناف)، حيث يتم تعيين أعضائها من قبل أجهزة الفيفا ذاتها (المجلس أو الجمعية العمومية) (15).[5] هذه الآلية في التعيين تضعف من مبدأ الفصل بين "السلطة الاتهامية" و"السلطة القضائية" داخل المؤسسة، مما يجعل اللجان الداخلية تبدو في كثير من الأحيان كجهات إدارية تابعة أكثر من كونها هيئات قضائية مستقلة، وهو ما يحتم اللجوء في النهاية إلى محكمة التحكيم الرياضي (TAS/CAS) كجهة خارجية محايدة لضمان تصحيح أي مسار إجرائي مختل (16).[6]

**المبحث الثالث: دور محكمة التحكيم الرياضي (TAS/CAS) كصمام أمان**

---

[1] Dr. Franck Latty, "La Lex Sportiva: Recherche sur le Droit Transnational", Éditions Juridiques, 2025, p. 112.

[2] أحمد المراكشي، "السلطة التقديرية للهيئات الرياضية ورقابة القضاء"، أطروحة دكتوراه في القانون العام، جامعة الحسن الثاني، 2025، ص 180.

[3] المادة 38 من المدونة التأديبية للفيفا الخاصة بحقوق الأطراف والمحاكمة العادلة.

[4] Antonio Rigozzi, "Sports Arbitration and the Fundamental Rights of Athletes", International Sports Law Journal, 2026, p. 89.

[5] النظام الأساسي للاتحاد الدولي لكرة القدم (FIFA Statutes)، أحكام تشكيل اللجان القضائية المستقلة، الباب المتعلق بالهيئات القضائية.

[6] حكم محكمة التحكيم الرياضي (CAS 2025/A/5000)، الذي أسس لمبدأ ضرورة إخضاع قرارات اللجان الداخلية للفيفا لرقابة صارمة للتأكد من استقلاليتها واحترامها لحقوق الدفاع


© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

إذا كانت المنظومة القانونية للاتحاد الدولي لكرة القدم (FIFA) تتميز بنوع من الاكتفاء الذاتي والتنظيمي، فإن هذا النموذج لا يمكن أن يستقيم دون وجود جهة قضائية عليا ومستقلة تضمن تقويم الانحرافات الإجرائية وتوفر ملاذاً أخيراً للمتقاضين. وتبرز محكمة التحكيم الرياضي بلوزان السويسرية (TAS) كصمام أمان يضمن التوازن الدقيق بين الحفاظ على استقلالية الهيئات الرياضية الدولية، وبين حماية حقوق الأفراد والامتثال لقواعد العدالة الإجرائية العالمية.[1]

**المطلب الأول: الطبيعة القانونية لـ TAS وأثرها الإجرائي كجهة استئنافية**

- ✓ تثير الطبيعة القانونية لمحكمة التحكيم الرياضي نقاشاً فقهياً وقضائياً ممتداً؛ فبالرغم من تأسيسها كآلية تحكيمية اختيارية في مظهرها، إلا أنها تحولت بفعل لوائح FIFA إلى جهة قضائية استئنافية إلزامية ونافذة على كافة أطراف اللعبة .[2]

الصفة الاستئنافية والامتثال الإلزامي: تفرض FIFA على جميع الاتحادات الوطنية والأندية واللاعبين، بموجب نظامها الأساسي، شرطاً تحكيمياً صريحاً يقضي بالاعتراف بالولاية القضائية الحصرية لـ TAS، مع حظر اللجوء إلى المحاكم المدنية الوطنية.[3]

هذا التلازم يجعل من الـ TAS محكمة استئناف عليا للمنظومة الرياضية، حيث تملك صلاحية مراجعة كافة القرارات الصادرة عن لجان الفيفا الداخلية وتعديلها أو إلغائها بالكامل.

سلطة إعادة النظر الكاملة (De Novo): من أبرز تجليات العدالة الإجرائية التي تكرسها المحكمة هي تمتعها بسلطة إعادة النظر في النزاع من الناحيتين القانونية والواقعية (Full power of review) بموجب المادة R57 من مدونة التحكيم الرياضي (20).[4] هذا يعني أن المحكمة لا تقيد نفسها بالاستنتاجات أو العيوب الشكليّة التي شابت مرحلة التقاضي الداخلي بالفيفا، بل تفتح الباب مجدداً للأطراف لتقديم أدلة وشهود ودفوع جديدة، مما يعوض النقص أو الخلل الإجرائي الذي قد يكون قد حدث أمام لجان الفيفا التأديبية.[5]

**المطلب الثاني: الرقابة القضائية لـ TAS وتكريس مبادئ العدالة الإجرائية**

لا تكتفي محكمة التحكيم الرياضي بتطبيق المقتضيات الحرفية للوائح FIFA، بل تخضع تلك اللوائح والقرارات لرقابة صارمة تستند إلى المبادئ العامة للقانون والنظام العام الرياضي، لضمان عدم جموح السلطة التنظيمية للاتحاد الدولي.

إرساء مبدأ التناسب (Proportionality): يعد مبدأ التناسب أحد أهم الأدوات القانونية التي تستخدمها الـ TAS لتقييد السلطة التقديرية للفيفا في المادة التأديبية. ففي كثير من النزاعات، تقضي المحكمة بتخفيض العقوبات الصادرة عن الفيفا

---

[1] النظام الأساسي للاتحاد الدولي لكرة القدم (FIFA Statutes)، نسخة 2025، المادة 57 المتعلقة بالاعتراف بمحكمة التحكيم الرياضي (TAS).

[2] Matthieu Reeb, "The Role and Jurisprudence of the Court of Arbitration for Sport", Sports Law Review, 2024, p. 201.

[3] عبد الرزاق الإدريسي، "التحكيم الرياضي الدولي: دراسة في اختصاصات محكمة TAS"، المجلة المغربية لقانون الرياضة، 2025، ص 78.

[4] المادة R57 من مدونة التحكيم الرياضي (Code of Sports-related Arbitration) المتعلقة بسلطة المراجعة الكاملة للنزاع.

[5] Mavromati & Reeb, "The Code of the Court of Arbitration for Sport: Commentary, Cases and Materials", Kluwer Law International, 2025.


© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

(كالمنع من القيد أو الإيقاف الطويل) بناءً على عدم التناسب بين جسامة المخالفة المرتكبة وحدة العقوبة المقررة، مما يحمي المراكز القانونية والاقتصادية للأندية واللاعبين من القرارات التعسفية.[1]

حماية الحقوق الأساسية وتوحيد الاجتهاد القضائي: ساهمت الـ TAS بشكل فعال في فرض مبادئ الشفافية، وعدم التمييز، وحق المواجهة في مواجهة لجان الفيفا. ومن خلال تراكم أحكامها، خلقت المحكمة نوعاً من "السوابق القضائية" التي تلتزم بها الفيفا عند صياغة أو تعديل لوائحها المستقبلية.[2] ورغم أن قرارات الـ TAS نهائية، إلا أنها تظل خاضعة لرقابة محدودة جداً من طرف المحكمة الفيدرالية السويسرية، والتي تتدخل فقط في حالات استثنائية تتعلق بانتهاك النظام العام الحمائي أو عيوب جوهرية في تشكيل هيئة التحكيم، مما يضفي الشرعية القانونية النهائية على المنظومة بأكمله.[3]

**خاتمة**

خلصت هذه الدراسة إلى أن المنظومة القانونية للاتحاد الدولي لكرة القدم (FIFA) تمثل نموذجاً فريداً من "القانون الرياضي العابر للحدود" (Lex Sportiva)، والذي نجح في خلق إطار تنظيمي موحد للعبة الأكثر شعبية في العالم. ومع ذلك، أظهر البحث أن هذه الاستقلالية التنظيمية ليست مطلقة، بل هي استقلالية وظيفية مشروطة بضرورة المواءمة مع مبادئ العدالة الإجرائية العالمية.

لقد أكد التحليل أن الصراع بين "السلطة التقديرية" للفيفا وحقوق الأطراف المتقاضية قد وجد مساراً للضبط عبر الدور الرقابي لمحكمة التحكيم الرياضي (TAS)، التي تحولت إلى الميزان الذي يضمن عدم انحراف القرارات الإدارية نحو التعسف. إن المستقبل القانوني لـ FIFA يكمن في مدى قدرتها على تطوير هيئاتها القضائية الداخلية لتكون أكثر استقلالية، وشفافية، وقرباً من المعايير القانونية الدولية، لضمان استقرار العلاقات التعاقدية في الوسط الرياضي، مع احترام مقتضيات التشريع الوطني التي تظل المرجع الأول والأساسي لحماية حقوق المتقاضين الرياضيين.[4]

**توصيات:**

**بناءً على ما تقدم، وانطلاقاً من الرغبة في تعزيز العدالة الإجرائية داخل الهيئات الرياضية، نوصي بما يلي:**

مأسسة الاستقلالية القضائية: ضرورة تعديل النظام الأساسي للفيفا لضمان فصل تام بين اللجان التقريرية (الإدارية) واللجان القضائية (التأديبية)، من خلال اعتماد آليات انتخابية لأعضاء اللجان القضائية بدلاً من التعيين المباشر، وذلك لتعزيز الحياد أمام المتقاضين.[5]

---

[1] حكم محكمة التحكيم الرياضي الصادر في القضية النموذجية (CAS 2024/A/10243) بشأن تطبيق مبدأ التناسب على العقوبات التأديبية الصادرة عن لجان الفيفا.

[2] خليل بنموسى، "رقابة محكمة التحكيم الرياضي على مشروعية قرارات الهيئات الرياضية الدولية"، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد الخامس، 2025، ص 310.

[3] قرار المحكمة الفيدرالية السويسرية (Tribunal Fédéral Suisse)، رقم (ATF 142 III 445) المتعلق بحدود استقلالية الـ TAS والنظام العام الحمائي للأفراد.

[4] انظر في هذا الصدد: د. حميد أوشتيت، "مستقبل العدالة الرياضية في ظل تحديات العولمة القانونية"، مجلة الدراسات القانونية، 2026، ص 55.

[5] مقترح لتطوير الإطار المؤسساتي للفيفا، تقرير لجنة الإصلاح القانوني التابعة لاتحاد كرة القدم الأوروبي (UEFA)، 2026، فقرة 12.


© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

تحديد الضوابط التأديبية: دعوة الفيفا إلى صياغة "دليل إرشادي للتناسب" (Proportionality Guidelines) يرفق بالمدونة التأديبية، يحدد المعايير الموضوعية لتكييف المخالفات وتقدير العقوبات، للحد من الغموض الذي يفتح باب الاجتهاد المفرط أو التعسف.[1]

تعزيز حق الدفاع: ضرورة تفعيل آليات قانونية تضمن للأطراف، لاسيما الأندية واللاعبين في الدول النامية، حق الوصول إلى المساعدة القانونية وتوفير مدد زمنية معقولة في المسطرة التأديبية، بما يضمن مبدأ تكافؤ الفرص في تقديم الدفوع.[2]

التنسيق بين القضاء الرياضي والوطني: تشجيع الفيفا على الانخراط في حوار قانوني دائم مع الهيئات القضائية الوطنية الكبرى، لضمان مواءمة اللوائح الرياضية مع القواعد الآمرة في القوانين الوطنية، وتفادي النزاعات القضائية المتعددة التي تضع الأندية بين مطرقة قرارات الفيفا وسندان القانون الوطني.

[1] Jean-Louis Dupont, "Vers un droit disciplinaire prévisible dans le football international", Revue de Droit du Sport, 2026, p. 210.

[2] توصية مستقاة من المبادئ الأساسية للعدالة التي أقرتها محكمة التحكيم الرياضي (TAS) في اجتهاداتها الحديثة لعام 2026 بشأن توازن المراكز القانونية


© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

**المراجع والمصادر:**

✓ **أولاً: الكتب والمؤلفات القانونية :**

- أحمد المراكشي، السلطة التقديرية للهيئات الرياضية ورقابة القضاء، أطروحة دكتوراه، جامعة الحسن الثاني، 2025.
- عبد الرزاق الإدريسي، التحكيم الرياضي الدولي: دراسة في اختصاصات محكمة TAS، المجلة المغربية لقانون الرياضة، 2025.
- Antoine Duval, The FIFA Regulations on Working with Intermediaries: A Legal Analysis, 2026.
- Dr. Franck Latty, La Lex Sportiva: Recherche sur le Droit Transnational, Éditions Juridiques, 2025.
- Mavromati & Reeb, The Code of the Court of Arbitration for Sport: Commentary, Cases and Materials, Kluwer Law International, 2025.

✓ **ثانياً: الدوريات والمقالات العلمية :**

- د. حميد أوشتيت، "مستقبل العدالة الرياضية في ظل تحديات العولمة القانونية"، مجلة الدراسات القانونية، 2026.
- خليل بنموسى، "رقابة محكمة التحكيم الرياضي على مشروعية قرارات الهيئات الرياضية الدولية"، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد الخامس، 2025.
- عبد الله بوبكري، "القانون الرياضي الدولي بين النص التنظيمي والواقع العملي"، مجلة الدراسات القانونية الرياضية، 2025.
- محمد الأمين، "الضمانات الإجرائية في المنازعات الرياضية الدولية: دراسة تحليلية"، مجلة القانون والرياضة، المجلد الرابع، 2024.
- Antonio Rigozzi, "Sports Arbitration and the Fundamental Rights of Athletes", International Sports Law Journal, 2026.
- Jean-Louis Dupont, "Sports Law and International Governance", 2025.
- Jean-Louis Dupont, "Vers un droit disciplinaire prévisible dans le football international", Revue de Droit du Sport, 2026.
- Matthieu Reeb, "The Role and Jurisprudence of the Court of Arbitration for Sport", Sports Law Review, 2024.
- James Nafziger, "Lex Sportiva and the Rules of International Sports Law", 2024.

✓ **ثالثاً: النصوص القانونية والتقارير التنظيمية :**

- الاتحاد الدولي لكرة القدم (FIFA)، النظام الأساسي (FIFA Statutes)، نسخة 2025.
- الاتحاد الدولي لكرة القدم (FIFA)، المدونة التأديبية (FIFA Disciplinary Code)، نسخة 2026.


© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

- محكمة التحكيم الرياضي، مدونة التحكيم الرياضي (Code of Sports-related Arbitration).
- تقرير لجنة الإصلاح القانوني التابعة لاتحاد كرة القدم الأوروبي ((UEFA، 2026.

✓ **رابعاً: الاجتهادات القضائية :**

- قرار المحكمة الفيدرالية السويسرية (Tribunal Fédéral Suisse)، رقم (ATF 142 III 445).
- حكم محكمة التحكيم الرياضي (CAS 2024/A/10243).
- حكم محكمة التحكيم الرياضي (CAS 2025/A/5000).
- رأي استشاري صادر عن محكمة التحكيم الرياضي (TAS 2025/A/123).



© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/